العرب يبدأون بالتقاطر على بغداد والعربي وصلها بوفد رفيع

فيما دخلت البلاد منذ أمس في عطلة رسمية لجميع قطاعاته تستمر أسبوعا وسط إجراءات أمنية غير مسبوقة تهيئةً للقمة العربية، وصل الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي إلى بغداد امس على رأس وفد رفيع يضم نائبه أحمد بن حلي و ١٠ سفراء للتشاور بشأن ترتيبات القمة المقررة، الخميس المقبل، وتبادل الرأي حول آخر التطورات والاطلاع على الترتيبات الخاصة بعقدها إضافة الى ترتيبات الاجتماعات الوزارية الخاصة بوزراء الخارجية العرب أو وزراء المال والاقتصاد.

بغداد / المدى

وأعلن أول زعيم عربي مشاركته في القمة وهو الرئيس السوداني عمر البشير وذلك خلال اتصال هاتفي مع الرئيس طالباني الذي أكد له ترؤسه وفد بلاده لحضور القمة العربية.

وكانت تقارير صحافية نسبت الأسبوع الماضي إلى مصدر في وزارة الخارجية العراقية قوله ان الشرطة الدولية "الانتربول" أبلغت العراق انها ستعتقل البشير في حال حضوره الى بغداد للمشاركة في القمة تنفيذا لقرار من محكمة العدل الدولية، لكن الوزارة أكدت في بيان لاحق عدم صحة هذه التقارير مشددة على ان أمن البشير مضمون "مائة بالمائة" في العراق.

وسيبحث العربي مع الرئيس العراقي جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري للتشاور بشأن جدول أعمال القمة. وقد انتهى المندوبون الدائمون للدول العربية في الجامعة، الخميس الماضي ، من إعداد هذا الجدول الذي يتضمن ١٠ بنود هي:

أولا: تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.

ثانيا: تطوير الجامعة في ضوء التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة المستقلة برئاسة الأخضر الإبراهيمي.

ثالثا: القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته ويتضمن القضية الفلسطينية ومستجداتها وأيضا الجولان العربي المحتل والتضامن مع لبنان ودعمها.

رابعا: تطورات الوضع في سوريا وفي اليمن وكيفية مساهمة الدول العربية في تطويره وتعزيزه.

خامسا: الوضع في الصومال.

سادسا: جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها السلاح النووي.

سابعا: الإرهاب الدولي وسبل مكافحته.

ثامنا: النظام الأساسي لقيام البرلمان العربي الدائم.

تاسعا: مشاريع القرارات المرفوعة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري إلى القمة.

عاشرا: مكان وموعد الدورة العادية ٢٤ للقمة العربية على مستوى القادة العام المقبل.

كما سيبحث القادة العرب مقترحا عراقيا لحل الأزمة السورية وكيفية ابعاد شبح الحرب الاهلية عن سوريا ويناقشون آليات تمتين التعاون العربي المشترك وتطوير واقع جامعة الدول العربية إضافة الى ملف مضيق هرمز ومسائل تتعلق بلبنان وموريتانيا والتعاون في محاربة التطرف.

وستصدر القمة بيانا يتعلق بجميع القضايا التي تهم الدول العربية والاخرى الدولية التي لها علاقة بالعرب سيطلق عليه "إعلان بغداد".

وقال الناطق باسم الحكومة العراقية والقمة العربية علي الدباغ ان اتفاقاً مبدئياً قد تم بين العراق وجامعة الدول العربية على إطلاق تسمية "إعلان بغداد" على النتائج والمقررات التي ستخرج بها القمة.

وتبدأ التحضيرات الرسمية للقمة في بغداد،غدا الثلاثاء ، بعقد اجتماع لوزراء المال والاقتصاد العرب برئاسة خير الله بابكر وزير التجارة العراقي لوضع الملف الاقتصادي في صورته النهائية فيما يعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا في بغداد أيضا، بعد غد الأربعاء، برئاسة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لوضع اللمسات النهائية على مشروع جدول اعمال القمة الذي سلم العراق نسخة اولية منه الى مندوبي الحكومات العربية لدى الجامعة العربية في القاهرة الاسبوع الماضي متضمنًا بندًا اقترحه العراق يشدد على ضرورة إدانة أعمال الإرهاب والاتفاق على محاربته.

وستكون وفود الدول العربية ممثلة بسبعة اعضاء لكل منها حيث سيترأس القمة الرئيس العراقي جلال طالباني فيما يترأس الوفد العراقي الرسمي رئيس الوزراء نوري المالكي.

وسيحضر افتتاح القمة ٧٠ شخصية عربية واجنبية. وسيشهد اليوم الأخير من القمة وهو الخميس المقبل قراءة بيان القمة من قبل الرئيس طالباني حيث سيتضمن ما توصل إليه اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب من نتائج رفعت إلى القادة للمصادقة عليها.

يذكر أن العراق استضاف القمة العربية لمرتين؛ الأولى بدورتها التاسعة عام ١٩٧٨ التي تقرر خلالها مقاطعة الشركات والمؤسسات العاملة في مصر التي تتعامل مباشرة مع إسرائيل وعدم الموافقة على اتفاقية كامب ديفيد.. والثانية بدورتها الثانية عشرة عام ١٩٩٠ التي شهدت خلافات كبيرة بين العراق ودولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة وتبعها احتلال العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وكانت القمة العربية الأخيرة التي انعقدت في ليبيا في اذار عام ٢٠١٠ قد اتخذت قرارا بعقد القمة المقبلة في العراق على الرغم من ان البروتوكول المعمول به في الجامعة العربية يقر باستضافة مؤتمرات القمة بحسب الترتيب الأبجدي حيث كان من المفترض عقد القمة السابقة في بغداد طبقا لهذه القاعدة الا انها عقدت في مدينة سرت الليبية بسبب المخاوف الامنية في العراق الذي تنازل عن استضافة تلك القمة لليبيا.

غلق اغلب شوارع بغداد مع اقتراب موعد القمة..(أرشيف)

القادة العراقيون يجتمعون للظهور موحدين أمام القمة

بغداد / المدى

عقد الرؤساء العراقيون للجمهورية جلال طالباني والحكومة نوري المالكي والبرلمان أسامة النجيفي اجتماعا ،امس الأحد، بعد لقاءات ماراثونية جرت خلال الساعات الاخيرة في محاولة للاتفاق على موعد لعقد مؤتمر حل الأزمة السياسية في البلاد والظهور أمام القمة موحدين.

وأكد طالباني خلال اجتماع مع رئيس الوزراء نوري المالكي أن انعقاد القمة العربية المقبلة في بغداد رسالة مهمة من أجل استعادة دور العراق على الصعيدين العربي والإقليمي. وأشار إلى انه سيدعو لاجتماع الرئاسات الثلاث بهدف التمهيد للمؤتمر الوطني لحل الازمة السياسية الحالية في البلاد. وأضاف إن "انعقاد القمة العربية المقبلة في بغداد هو رسالة مهمة من أجل استعادة الدور الريادي والمحوري الذي يمثله العراق على الصعيد العربي والإقليمي".. مشددا على "ضرورة مواصلة بذل كل الجهود وتهيئة الأجواء اللازمة لإنجاح هذا المؤتمر الذي يعد انعطافا تاريخيا في تعزيز مكانة العراق الجديد واحتضانه لجميع العرب"، وشدد طالباني على ضرورة "استمرار اجتماعات اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني المزمع عقده لإعداد البرنامج وتحديد الموعد النهائي للاجتماع".

من جانبه أشار مقرر مجلس النواب العراقي محمد الخالدي إلى أنّ اجتماع الرئاسات الثلاثة امس كرس لبحث إمكانية عقد الاجتماع الوطني قبل عقد القمة العربية المزمع عقدها بعد اربعة أيام. وقال النائب الخالدي عن ائتلاف العراقية ان طالباني والمالكي والنجيفي سيعقدون مساء اليوم (امس) اجتماعا لبحث عقد الاجتماع الوطني بغية حلحلة الخلافات القائمة بين الكتل السياسية قبل موعد عقد القمة العربية في بغداد بعد خمسة ايام. وأضاف ان" الرئاسات الثلاث ستناقش تحديد موعد الاجتماع الوطني وتهدئة مواقف الكتل السياسية وضرورة الالتزام بالحوار لحل الخلافات، مؤكدا ان هناك إصرارا على حل الخلافات قبل عقد القمة.

وعلى الصعيد نفسه أكد طالباني خلال لقاء مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي أهمية مواصلة بذل كل الجهود وتهيئة الاجواء اللازمة لانجاح القمة التي قال انها تشكل انعطافا تاريخيا في تعزيز مكانة العراق الجديد واحتضانه لجميع العرب.

وفي جانب آخر من الاجتماع تم التطرق الى الاوضاع السياسية في البلاد حيث تحدث طالباني عن ضرورة استمرار اجتماعات اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني المزمع عقده لإعداد البرنامج وتحديد الموعد النهائي للاجتماع.. مشيرا إلى أنّه بوصفه الراعي للاجتماع الوطني سوف يدعو لانعقاد اجتماع تمهيدي للرؤساء الثلاثة. وتطالب الكتلة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي بعقد المؤتمر الوطني قبل القمة العربية لضمان توحيد الخطاب العراقي مهددة بطرح الوضع الداخلي العراقي على القمة في حال عدم عقده قبلها.

ومن جهة أخرى، بحث طالباني مع سفير الولايات المتحدة لدى العراق جيمس جيفري الليلة الماضية سبل تعزيز العلاقات العراقية الاميركية وتوسيع افاق التعاون بين البلدين. وفي استعراض للتطورات تحدث طالباني عن القمة العربية، حيث اوضح أن الاستعدادات والإجراءات اللازمة لاحتضان هذه القمة قد اكتملت، مشيراً إلى أنّها تعطي دلالات عديدة لاستعادة العراق موقعه الطبيعي كونه أحد الدول المؤسسة للجامعة العربية.

من جانبه، أكد السفير الاميركي اهمية انعقاد القمة العربية في بغداد، موضحا ان هناك اهتماما عالميا وإقليميا كبيرين بهذه القمة التي تنعقد في ظروف مهمة على مختلف المستويات، معرباً عن تمنياته وثقته في أن تتكلل جهود القادة العراقيين بنجاح هذه القمة، وبما يعزز مكانة العراق ويساعد في خلق بيئة إقليمية أكثر استقرارًا وتطورًا.

وكان المالكي وجه الجمعة الماضي دعوة للقوى السياسية للاجتماع بداية الشهر المقبل بعد انفضاض اجتماعات القمة العربية في بغداد. ودعا اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني المزمع عقده قريبا الى إتمام عملها بأسرع وقت. وأكد ان هناك حاجة ملحة لمراجعة كل القضايا والامور المتعلقة ببناء الدولة العراقية مابعد انسحاب القوات الاميركية.

وكان رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني قال الثلاثاء الماضي "أن العراق يتجه نحو الهاوية وان فئة قليلة على وشك جرّ العراق باتجاه الدكتاتورية؛ فالعراق يشهد أزمة جدية، وإن دوام وضع كهذا غير مقبول بالنسبة إلينا على الإطلاق ولهذا أدعو جميع قيادات الأحزاب والأطراف السياسية العراقية الى مداركة الوضع والجلوس معاً في وقت عاجل وذلك لوضع الآليات والإسراع في إيجاد حل لهذا الوضع ومعالجته في فترة قصيرة جداً وإلا فإننا سنلجأ الى شعبنا وآنذاك سيتخذ شعبنا قراره النهائي وهذا كي لا تلقوا علينا باللائمة بعد الآن".

ومن المقرر أن تشارك في المؤتمر المنتظر الكتل السياسية الرئيسية الثلاث التي تشكل الحكومة الائتلافية (التحالف الوطني وائتلاف العراقية والتحالف الكردستاني)، في محاولة لحل الأزمة السياسية الناشبة في ما بينها حول مجموعة من القضايا الخلافية أهمها عدم اكتمال تطبيق اتفاقية أربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة، فضلا عن موضوعات استجدت كمشكلة التعامل مع مطالب بعض المحافظات بتشكيل أقاليم وكذلك اتهام نائب رئيس الجمهورية والقيادي في ائتلاف العراقية طارق الهاشمي بارتكاب "أعمال إرهابية" وإصدار مذكرة اعتقال بحقه وانتقاله أواخر العام الماضي للإقامة في إقليم كردستان الذي رفض تسليمه للسلطات الاتحادية ثم طلب رئيس الوزراء سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي الآخر في العراقية بالإضافة إلى المشكلات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية ومنها عدم إصدار قانون للنفط والغاز ينظم صلاحيات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وتأخر تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية التي تعالج مصير كركوك والمناطق المتنازع على تبعيتها بين بغداد وأربيل. يذكر أن ائتلاف العراقية والتحالف الكردستاني يطالبان بعقد هذا الاجتماع قبل القمة العربية المقرر عقدها الخميس المقبل.

وكانت اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر قد توقفت الأسبوع الماضي بعد خمسة اجتماعات فشلت خلالها من تحديد موعد نهائي لانعقاد مؤتمر الأزمة او الاتفاق على جدول أعماله بسبب الخلافات بين القوى السياسية. وكل ما أنجزته الاجتماعات أنها تسلمت أوراق عمل مقترحة للمؤتمر قدمتها الكتل السياسية الكبرى المشاركة وهي الائتلاف الوطني والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني.

وتضم اللجنة التحضيرية في عضويتها النواب عن التحالف الوطني حسن السنيد وبهاء الاعرجي وحميد معلة ومحمد الهاشمي وخالد العطية وعمار طعمة.. وعن العراقية سلمان الجميلي واحمد المساري وحسين الشعلان وارشد الصالحي.. وعن التحالف الكردستاني فؤاد معصوم ونائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس.. إضافة الى نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي الذي يرعى الاجتماعات.

يذكر أن العراق يعيش أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي في أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي على خلفية إصدار مذكرة قبض ضد نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وذلك في ١٩ من الشهر نفسه.. وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى مجلس النواب بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وإلى أن تقدم طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في ٢٩ من كانون الثاني (يناير) الماضي العودة إلى جلسات مجلس النواب، ثم لتعود في السادس من شباط (فبراير) الماضي وتقرر إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء، وعودة جميع وزرائها إلى حضور جلسات المجلس.

ملك المغرب اثناء حضوره قمة سابقة..(أرشيف)

لجنة الأقاليم: رئيس الوزراء يرفض تعديل قانون يوسع صلاحيات المحافظات

بغداد / المدى

كشفت لجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب، امس الأحد، عن "رفض" رئيس الوزراء نوري المالكي اي تعديل في قانون الاقاليم والمحافظات ٢١ يعطي صلاحيات اوسع للمحافظين ومجالس المحافظات، مرجعة ذلك إلى اعتقاد رئيس الحكومة بنظام المركزية.

واجرى مجلس النواب تعديلات كثيرة على قانون المحافظات، والغى بعض التعديلات التي اجريت على القانون في السابق، كما اجرى تعديلات تمنح بموجبها صلاحيات واسعة للمحافظات وتمكنها من التمتع بالتصرف في موازنتها لاقامة المشاريع التي تحتاجها المحافظات بعيداً عن تدخلات الوزارات الاتحادية.

ويقول مراقبون إن الحكومة الاتحادية عطلت جزءاً من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

وقال عضو لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية مهدي حاجي لـ"شفق نيوز"، إن "مجلس الوزراء أرسل كتاباً الى مجلس النواب يطالب فيه التريث في التصويت على التعديلات التي أجريت على قانون الاقاليم والمحافظات رقم ٢١".

وتابع أن "رئيس الوزراء نوري المالكي يرفض هذه التعديلات التي تعطي صلاحيات اوسع للمحافظين ومجالس المحافظات"، مضيفاً أن "مجلس الوزراء لم يرسل الى الآن مقترحاته بخصوص ما قمنا بتعديله في القانون ٢١".

وكانت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية أعلنت في اواسط الشهر الجاري استكمال تعديل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، مؤكدة أنه "تم تعديل ٢١ مادة من اصل ٥٥، إضافة الى اعطاء المحافظات صلاحيات إدارية وأمنية ورقابية أوسع من الصلاحيات السابقة".

١٤ سجيناً من أصل ١٩ هربوا من سجن كركوك فارين إلى سوريا

النزاهة النيابية : مسؤولون أمنيون متورطون بتهريب السجناء مقابل مبالغ مالية

بغداد / المدى

كشف مصدر مطلع،امس الأحد، عن أن ١٤ سجيناً من أصل ١٩ هربوا من سجن كركوك تمكنوا من الوصول إلى سوريا، فيما أكد ان بقية السجناء مازالوا في العراق والبحث جار عنهم.

وقال المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه إن "١٤ سجيناً من أصل ١٩ هربوا من سجن كركوك وتمكنوا من الوصول إلى سوريا".

وأضاف المصدر ان "بقية السجناء مازالوا في العراق لكن إلى حد الآن لم يتم العثور عليهم، باستثناء سجين واحد اعتقل في أربيل".

وتابع المصدر أن "سبب الهروب يعود إلى تواطؤ بعض حراس السجن مع الهاربين والتحقيق مستمر بشأن هذا الموضوع".

وكان مصدر امني مسؤول كشف لـ"شفق نيوز"، الجمعة الماضي عن هروب ١٩ معتقلاً "إرهابيا" من سجن تسفيرات كركوك بعد تحطيم نافذته في وقت مبكر، فيما تمكنت القوات الأمنية في أربيل من اعتقال احد الهاربين وسط المدينة.

وتكررت في مدن أخرى حوادث مماثلة من بينها بغداد والموصل والبصرة وذلك طيلة السنوات التي تلت الإطاحة بنظام صدام حسين في العام ٢٠٠٣.

من جانب آخر، كشفت لجنة النزاهة النيابية،امس الاحد، عن تورط مسؤولين في الاجهزة الامنية بتهريب متهمين من السجون مقابل حصولهم على مبالغ مالية، مطالبة بتشريع قانون العفو العام لايقاف التلاعب بواقع السجناء.

وقال عضو لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني في تصريح صحفي إن "زيادة هروب السجناء من السجون العراقية في الآونة الأخيرة ظاهرة خطيرة يجب على الحكومة الالتفات إليها"، مطالباً بالإسراع بالتصويت على قانون العفو العام "لتفويت الفرصة على المسؤولين الذين يتلاعبون بواقع السجون العراقية".

وأشار العلواني إلى أن "الأجهزة الأمنية وعلى رأسهم المسؤولون عن السجون يتحملون مسؤولية تهريب السجناء مقابل أموال تدفع لهم من قبل السجناء"، مبيناً أن "ذلك يتم عن طريق انتظار قانون العفو ليشمل هؤلاء المسؤولين في هذه الصفقات".